القطاعين الثاني والثالث الاقتصاديين. واستمرت الصناعة العربية تأخذ الطابع الحرفي الصغير بحيث ان ٥٧,٨٪ من المؤسسات الصناعية العربية كان يعمل فيها اقل من عشرة اجراء (١٩٤٧) في حين لم تتجاوز هذه النسبة ١٧٪ عند اليهود. وفي المقابل سجلت المؤسسات الصناعية اليهودية التي تستخدم ١٠ـ٤٩ عاملا نسبة ٦٧٪ مقابل نسبة ٣٨,٦٪ لدى المؤسسات الصناعية العربية من الفئة ذاتها. وتركز عمل الاجراء العرب في صناعة المأكولات (٣٣,٥٪) والمعادن (١٧٪) واستمر ضعف مشاركة المرأة العربية.

وكما عرفت فلسطين ظاهرة الانتاج البضائعي والرأسمالي فقد عرفت ايضا ظاهرة البطالة باشكالها المتعددة. وبمقدار ما كانت تنمو الصناعة تلبية لاحتياجات الانتداب البريطاني والنشاط الاقتصادي اليهودي كانت تزداد معدلات النزوح الريفي صوب المدن من دون ان يتمكن قطاع الصناعة من استيعاب هذه الاعداد. وقد ازدادت نسبة سكان المدن من ٣٥٪ عام ١٩٢٢ الى ٤٥٪ عام ١٩٤٠ مما يعتبر افضل مؤشر ديمغرافي على تسارع عملية التطور الرأسمالي في فلسطين وتزايد هيمنة المدينة على القرية اقتصاديا وسياسيا وفكريا.

وتوزعت ظاهرة البطالة في فلسطين على الفئتين التاليتين:

١ ـ البطالة الجارية: وتشمل العمال الذين فقدوا اعمالهم خلال فترتي الركود ١٩٢٥ـ١٩٢٩، ١٩٣٦ـ١٩٣٩. وكانت الضائقة الاقتصادية التي عرفتها فلسطين خلال النصف الثاني من العشرينات قد شملت العرب واليهود على حد سواء بحيث بلغت نسبة البطالة ٤٠٪ من مجموع العمال.

ومع انحسار حالة الركود في الاقتصاد العالمي استعاد النشاط الاقتصادي بعض عافيته في فلسطين وخاصة في القطاع اليهودي. ثم جاءت ثورة ١٩٣٦ لتعيد نسبة البطالة الى ما كانت عليه في اواخر العشرينات بحيث كان يوجد عاطل عن العمل من بين كل خمسة عمال عرب في سبع مدن رئيسية عام ١٩٣٦ في حين ان نسب العاطلين عن العمل بين صفوف العمال اليهود بلغت حوالي ١٢٪. ويرجع هذا التفاوت الملحوظ الى سياسة «احتلال العمل» التي طبقتها المؤسسات الصهيونية في فلسطين والتزامها بمبدأ «العمل العبري». وكان دافيد بن غوريون من اكبر دعاة الاعتماد على اليهود فقط في تشغيل وادارة المؤسسات الاقتصادية الصهيونية.